المقدمة

أولا: موضوع الدراسة:

إن التطور العلمي في مجال الطب خلال القرن العشرين أحدث نقله نوعية فريدة خاصة في مجال زرع الأعضاء البشرية حيث أن هذه التطورات جاءت نتيجة لما خلفته الحروب من تشوهات وكذلك حوادث السير حيث استطاع الجراحون استبدال أعضاء بشرية تالفة لا تؤدي وظيفتها بأعضاء بشرية سليمة منقولة من الأشخاص الأصحاء وهذه العمليات تعتبر من أحدث ما وصل إليه التقدم العلمي في المجال الطبي، إلا أن هذا التطور استغله ضعاف النفوس من عصابات الإجرام وبعض الأطباء الذين باعوا ضميرهم لأغراض إجرامية وظهرت جرائم مستحدثة أصبحت تسير بموازاة التقدم العلمي وهي جرائم تمس بسلامة أعضاء جسم الإنسان فتحولت عمليات نقل الأعضاء وزراعتها من قضية إنسانية

هدفها التبرع بالأعضاء لتخفيف الآم المرضى إلى سطو على الجسد وتجارة غير قانونية تمارسها عصابات متخصصة، وأصبحت أعضاء جسم الإنسان سلعة تخضع لمؤشرات السوق وأسعارها وتحددها منظمات ومافيا دولية يعمل فيها لصوص من مختصين وأطباء وممرضين، لذلك عكف شراح القانون بالاشتراك مع الأطباء والبيولوجيون على وضع أطر قانونية يمكن من خلالها التوفيق بين المتناقضات التي أفرزتها الثورة العلمية الحديثة بحيث يتاح للأطباء والعلماء المضي في طريقهم نحو البحث والتجريب دونما عراقيل تعوق

عملهم وتحرم البشرية من تلك الفوائد للأبحاث والتجارب العلمية، وفي نفس الوقت تضمن احترام المبادئ القانونية والأخلاقية ذات الصلة بهذا الموضوع والتي من بينها الحفاظ على كرامة الإنسان ومراعاة النظام والآداب العامة، والتي تشكل في مجملها نقاط الارتكاز التي تقوم عليها تلك الأطر القانونية والأخلاقية المراد استحداثها كي تحكم الممارسات الطبية والعلمية الحديثة، لذلك ينبغي الرجوع إلى القانون الوضعي لمعرفة حقيقة هذه الممارسات على نطاق الحماية القانونية التي ينبغي أن تضفى على هذا الجسم في كيانه المادي والمعنوي وحياته سواء كانت الحماية من الاعتداءات الواقعة عليه من نفسه كأن يعرض أعضائه للبيع وللمتاجرة من أجل الحصول على المال نتيجة ظروفه الاجتماعية القاسية أو بالاعتداء من الغير بالضرب والجرح أو الاستيلاء على هذه الأعضاء باستقطاعها منه سواء في حالة حياته أو وفاته، ومن هنا جاءت فكرة البحث في هذا الموضوع لتبين مدى فعالية القوانين الجنائية سواء المحلية أو الدولية في تكريس الحماية الجنائية للأعضاء البشرية، وإبراز مدى حاجة المجتمعات إلى نصوص قانونية جديدة قادرة على مواجهة الجرائم المستجدة التي أفرزتها الثورة العلمية في المجال الطبي.

إن موضوع البحث الذي أتناوله من المواضيع المتشعبة والطويلة والتي تثير الكثير من الإشكالات القانونية، إلا أنني حاولت حصره بما يتوافق مع طبيعته، ولذلك قسمت الكتاب إلى ثلاثة فصول: عالجت في الفصل الأول مفهوم الحماية الجنائية والأعضاء البشرية، وقمت بتقسيمه

إلى مبحثين :المبحث الأول: مفهوم الحماية الجنائية والمبحث الثاني مفهوم الأعضاء البشرية، وخصصنا الفصل الثاني إلى الحماية الجنائية المقررة في مواجهة الإضرار بالأعضاء البشرية بحيث تضمن هذا الفصل مبحثين: الأول: الإضرار بالأعضاء البشرية بالضرب والجرح المبحث الثاني: الإضرار بالأعضاء البشرية بإحداث العاهة المستديمة أما الفصل الثالث فقد تناولت فيه الحماية الجنائية المقررة في مواجهة الاستيلاء على الأعضاء البشرية وفرعته إلى مبحثين: الأول الاستيلاء على الأعضاء البشرية بالسرقة، والثاني الاستيلاء على الأعضاء البشرية بالمتاجرة، وختمنا دراستنا بخاتمة عرضنا فيها أهم النتائج والاقتراحات التي تم التوصل إليها.

opeikandl.com